السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي
أغسطس 2022م

الإصدار والتوزيع:

جهة الإصدار	البريد الإلكتروني	تاريخ الإصدار
المديرية العامة للسياسات والحوكمة وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	Governance@mtcit.gov.om	2022م

سجل الوثيقة:

النسخة	التاريخ	جهة الإصدار	الملاحظات
1	2022	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	

قائمة النشر:	
1	جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص

فهرس المحتويات

المقدمة 4
التعاريف والمصطلحات : 4
الأهداف 7
الغرض 7
نطاق التطبيق 7
إدارة الوثيقة 10
الإلتزام بالسياسة 10
الإصدارات ذات الصلة 10

1. المقدمة

توجد مجموعة هائلة من المعلومات والخدمات على مواقع الإنترنت غير أن عدم إمكانية النفاذ إلى العديد منها لا يزال يمثل حاجزاً أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ، حيث أن مفهوم النفاذ الرقمي يتلخص في أن تكون كافة المعلومات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات قابلة للنفاذ وسهلة الوصول من قبل جميع الأشخاص بمن فيهم الأشخاص من ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن.

تهدف السياسة الوطنية للنفاذ الرقمي إلى ضمان توفير فرص عادلة ومتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن للنفاذ إلى الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات إلى جانب إزالة الحواجز التي تحول دون ذلك.

2. التعاريف والمصطلحات :

وحدات الجهاز الإداري للدولة : يقصد بها الوزارات، والأجهزة العسكرية والأمنية، والمجالس، وغيرها من الوحدات التنفيذية التي تستمد سلطتها من الدولة ، أياً كان اسمها، ويشمل ذلك: الشخصيات الاعتبارية العامة القائمة على إدارة مرفق عام خدمي أو اقتصادي كالهيئات العامة والمؤسسات العامة .

الوزارة: وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهات التنظيمية : تتضمن الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات المعنية بتنظيم القطاعات التي تشرف عليها وفي سياق هذه السياسة تطبق على (وزارة الإعلام ، هيئة تنظيم الاتصالات، البنك المركزي العماني، هيئة تنظيم الخدمات العامة) .

الأشخاص ذوي الإعاقة: "المادة 1 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" : تعني الأفراد الذين يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية

أو ذهنيـة أو حسـية، قـد تمـنعهم مـن المشـاركة بصـورة كاملـة وفعالـة فـي المجتمـع علـى قـدم المسـاواة مـع الآخـرين. ويعتبـر أيضـاً مـن ذوي الإعاقـة كبـار السن المعوقون وظيفياً.

كبار السـنّ: هم الأشـخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 60 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات.

النفاذ الرقمي: هو قابلية اسـتخدام منتجات أو خدمات أو معلومات ما قائمة على تقنية المعلومات أو الاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

تقنية المعلومات والاتصـالات: تشـمل طائفة واسـعة من المعدات والبرمجيات والأجهزة والحواسـيب والأنسـاق والنظم التي تمكن التواصـل عبر الوسـائل الإلكترونية. وهذا يشـمل الأجهزة والنظم المسـتخدمة لتخزين ومعالجة واسـترجاع المعلومـات الإلكترونيـة وكـذلـك طـائفـة من الأجهزة والبرمجيـات المسـتخـدمـة لاسـترجاع هذه المعلومات، فضـلا عن تلك المسـتخدمة في التواصـل، في الوقت الفعلي، مع أشخاص آخرين.

النفـاذ العمومي" أو "خـدمـات اتصـالات النفـاذ العمومي": خـدمـات تقنيـة المعلومـات والاتصـالات المقـدمـة للجمهور في المرافق العـامـة، بمـا في ذلـك الأشـخاص ذوي الإعاقة، القائمة بذاتها من خلال الهواتف العمومية المدفوعة أو على أسـاس مشـترك من خلال الأجهزة الموضـوعـة في الأمـاكن العـامـة مثل المختبرات السـيبرانية ومقاهي الإنترنت ومراكز الاتصـالات والمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض والأكشـاك الآلية ونقاط النفاذ المجتمعية العامة إلى الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي.

المعـايير الدوليـة لإمكانيـة النفـاذ إلـى شـبكة الويـب: تشـير السياسـة الحالية إلى المعيار (WCAG 2.0) الذي وضعته مبادرة النفاذ إلى شبكة الويب (WAI) التابعـة لاتحـاد الشـبكة العالميـة (W3C) وتتـألف مـن مجموعـة مـن الإرشـادات لجعـل المحتـوى قـابلاً للنفـاذ وتشـمل (3) مسـتويات **(A) و (AA) و (AAA)** توضيحاتها كالتالي:

- **المستوى (A) :** يشير إلى مستوى الحد الأدنى من التوافق الذي يجب على موقع ما على شبكة الويب أن يفي به.
- **المستوى (AA) :** يشير إلى المستوى المتوسط من التوافق الذي يجب على موقع ما على شبكة الويب أن يفي به بعد أن يكون قد أوفى بجميع معايير نجاح المستوى (A) والمستوى (AA).
- **المستوى (AAA) :** يشير إلى أعلى مستوى من التوافق الذي يجب على موقع ما على شبكة الويب أن يفي به بعد أن يكون قد أوفى بجميع معايير نجاح المستوى (A) والمستوى (AA).

الموقع على شبكة الويب: يشير إلى مجموعة كاملة من الملفات الإلكترونية ميسورة النفاذ من خلال اسم نطاق محدد وتشمل جميع صفحات الاستقبال في موقع الويب والصفحات (بما في ذلك تطبيقات وخدمات الويب والمحتوى المتولد ديناميكيا) .

الاعلام الرقمي: هو الإعلام الذي يستخدم كافة الوسائل الاتصالية المتاحة للوصول إلى الجمهور ويشمل: المحطات التلفزيونية التفاعلية، والتلفزيون الأرضي الرقمي وتلفزيون الآي بي وتلفزيون الإنترنت والفيديو عند الطلب، والصحافة الإلكترونية، ومنتديات الحوار، المدونات، المواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية، الإذاعات الرقمية وغيرها.

الموقع الإلكتروني: عبارة عن مجموعة من صفحات الإنترنت ذات الصلة بما في ذلك محتوى الوسائط والتي في العادة يتم تحديدها باسم نطاق مشترك ويتم نشرها على خادم إنترنت واحد على الأقل ويمكن الوصول إلى الموقع الإلكتروني عبر شبكة بروتوكول الإنترنت العامة مثل الإنترنت أو الشبكة المحلية الخاصة من خلال الرجوع إلى عنوان موحد للمعلومات يحدد عنوان الموقع الإلكتروني على الشبكة.

المنصة الرقمية: بوابة إلكترونية يستطيع المتعامل من خلالها الحصول على جميع الخدمات والوصول لأكثر من خدمة في مكان واحد.

التقنية المساعدة" أو" AT" : هي أي تقنية معلومات واتصالات ومنتجات وأجهزة ومعدات وخدمات ذات صلة تستخدم للحفاظ على القدرات الوظيفية، أو زيادتها أو تحسينها، لدى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أو الإعاقة.

3. الأهداف

1. ضمان نفاذ كافة أفراد المجتمع في سلطنة عمان وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات والانتفاع بمزاياها الرقمية وما توفره من فرص وآفاق.
2. ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040 بكافة ركائزها لرفع مستوى جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وكبار السن لتمكينهم من العيش باستقلالية وضمان مشاركتهم الفعالة في مسيرة التنمية.
3. الوفاء بإلتزامات سلطنة عُمان الدولية والإقليمية ذات الصلة بتمكين ذوي الإعاقة وكبار السن للمواقع الحكومية.

4. الغرض

إرساء بيئة تمكينية لضمان نفاذ ذوي الإعاقة وكبار السن إلى المنتجات والمعلومات و الخدمات العامة القائمة على منصات وتجهيزات تقنية المعلومات والاتصالات.

5. نطاق التطبيق

تطبق هذه السياسة على المستوى الوطني للدولة وتشمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ومؤسسات القطاع الخاص (الحكومية والخاصة) الخاضعة للتنظيم من قبل الجهات التنظيمية (وزارة الاعلام ، البنك المركزي العماني ، هيئة تنظيم الاتصالات ، هيئة تنظيم الخدمات العامة).

6. بنود السياسة

لضمان نفاذ ذوي الإعاقة وكبار السن إلى الخدمات والمنتجات القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات تطبق البنود التالية:

1. يتعين على الوحدات تبني المعايير الدولية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب حسب الضوابط التي تضعها الوزارة عند أي استثمار جديد أو تطوير في المنصات أو المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهواتف النقالة أو المحتوى الرقمي بأنواعه.

2. تلتزم الوحدات خلال (24) شهرا من اعتماد هذه السياسة بالبدء بتحويل خدماتها الرقمية الحالية المنشورة على المنصات و المواقع الإلكترونية وضمن تطبيقات الهواتف النقالة إلى خدمات معززة بخاصية النفاذ الرقمي وبحد ادنى المستوى (A) من معايير اتحاد الشبكة العالمية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب.
3. يتعين على الوحدات خلال (4) سنوات من تاريخ اعتماد هذه السياسة الانتقال الى المستوى (AA) من معايير منظمة الويب العالمية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب وخدماتها الرقمية المنشورة على المنصات والمواقع الالكترونية.
4. يتعين على الجهات التنظيمية المشرفة على مؤسسات القطاع الخاص الزام هذه المؤسسات بتصميم وترقية مواقعها ومنصاتها الحالية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإمكانية النفاذ إلى شبكة الويب لتعزيز النفاذ الشامل لمعلوماتها وخدماتها .
5. يقع على عاتق دوائر/أقسام تقنية المعلومات ومسؤولي مواقع الويب بالوحدات ضمان الامتثال لهذه السياسة واعداد الخطط الانتقالية للنفاذ الرقمي.
6. يتعين على الوحدات عند تصميم المواقع الالكترونية من قبل مصادر خارجية ضمان التزام هذه المصادر بمتطلبات إمكانية النفاذ إلى شبكة الويب.
7. تلتزم الوزارة بإعداد المعايير والضوابط والإرشادات للنفاذ الرقمي الخاصة بشبكة الويب وتحديثها كلما اقتضت الحاجة ذلك.
8. تلتزم الوزارة بتقديم المساندة والدعم للوحدات لضمان تنفيذ متطلبات النفاذ إلى شبكة الويب.
9. تلتزم وزارة الاعلام بوضع المعايير والضوابط والإرشادات للنفاذ الرقمي الخاصة بالإعلام والمحتوى الرقمي وتحديثها كلما اقتضت الحاجة ذلك.
10. تلتزم الجهات المشمولة بنطاق تطبيق هذه السياسة بتوفير التقنيات المساعدة لموظفيها من ذوي الاعاقة بهدف تمكينهم من أداء مهامهم الوظيفية.

11. يتعين على الوحدات تضمين "امكانية النفاذ" كميزة مطلوبة في مشتريات تقنية المعلومات والاتصالات وذلك حسب المعايير الدولية للنفاذ إلى تقنيات المعلومات والاتصالات.
12. يتعين على الوحدات ادراج متطلبات إمكانية النفاذ، بالنسبة للعقود التي تتناول تطوير منتج أو خدمة يعتزم استخدامها من قبل شرائح المجتمع أو من موظفي الوحدة، في مواصفة وظائف وأداء المنتج أو الخدمة المطلوب تطويرها كجزء لا يتجزء من العقد.
13. يتعين على الجهات التنظيمية المشرفة على مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم خدمات النفاذ العمومي الزام هذه المؤسسات بتطبيق تحسينات على تقنيات المعلومات والاتصالات القائمة في المرافق العامة لضمان وضع نسبة معقولة من أجهزة وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات في متناول الأشخاص ذوي مختلف أنواع الإعاقة.

7.التوعية:

1. تقع مسؤولية التوعية بهذه السياسة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات التي يسهل النفاذ اليها وبمزايا التقنيات المساعدة على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية.
2. تقع مسؤولية نشر الوعي بأدوات النفاذ إلى الويب المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وبفوائد تقنية المعلومات والاتصالات الميسورة النفاذ للأشخاص ذوي الإعاقة وباقي أفراد المجتمع على عاتق الوزارة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
3. تعزيز الوعي بين شرائح المجتمع عن كيفية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لمرافق النفاذ العمومي هو من مسؤولية الجهات التنظيمية والمشغلين ومقدمي الخدمات المعنيين.

8.إدارة الوثيقة:

1 تعود ملكية هذه السياسة إلى وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وستخضع للمراجعة كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

2 تدخل السياسة حيز التطبيق اعتباراً من تاريخ اعتمادها وتعميمها من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

9.الالتزام بالسياسة:

1 تتولى وزارة النقل والاتصالات وتقنية تقنية المعلومات مراقبة التزام وحدات الجهاز الإداري للدولة بالسياسة وعرض نتائج التقيد والالتزام على مجلس الوزراء.

10. الإصدارات ذات الصلة:

- قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/30).
- سياسة سهولة النفاذ الرقمي ومنالية الويب القطرية (2011).
- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لسياسات النفاذ الرقمي (2021).
- تقرير السياسة النموذجية بشأن إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- الاتحاد الدولي للاتصالات (2014).
- الدليل الاسترشادي لسياسة النفاذ الأسترالية (2019).
- لائحة تقديم خدمات الاتصالات لذوي الإعاقة رقم (2014/41م) لهيئة تنظيم الاتصالات.
- مبادئ النفاذ إلى محتوى الويب (WCAG)لاتحاد شبكة الويب العالمية (W3C)https://www.w3.org . 2018
- نموذج الإسكوا للسياسية الوطنية للنفاذ الرقمي (2021).
- التجربة الأردنية في النفاذية الرقمية لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (2020).